



المصدر: الشروق

العدد: ٣٧٢

بتاريخ: ٦ مارس ٢٠١٨

"المالية": خطة متكاملة لتطوير المصالح الإيرادية تشمل إنشاء مراكز مدمجة بـ٤ مدن

قال عمرو المنير، نائب وزير المالية للسياسات الضريبية، إن الوزارة وضعت خطة متكاملة تشمل تطوير بعض المواقع الحالية ورفع كفاءتها وتزويدها بالشبكات والنظم التكنولوجية اللازمة. وكشف المنير أن الخطة تشمل إنشاء مباني ومراكز مدمجة وموحدة الهوية للمصالح الإيرادية الثلاثة حيث جرى حالياً تنفيذ عدة مراكز مدمجة بأربع مدن هي مدينة الشيخ زايد ومدينة دمياط الجديدة ومحافظة الفيوم والمنيا الجديدة.

الخبر كاملاً بعد الرأي.

الرأي

- تقوم المنظومة الضريبية السليمة على سهولة التقدير والتحصيل، والشفافية والدقة في تحديد قيمة الضريبة، بالإضافة إلى استخدام أساليب الميكنة للقضاء على تكديس الممولين أمام الشبائيك ولتقليل الوقت اللازم لإنهاء الإجراءات.
- يعاني الهيكل الضريبي في مصر من اختلالات عديدة في مختلف الجوانب المؤسسية والتشريعية والسياسات الضريبية وغيرها، مما أدى إلى ضعف أدائه، وبالتالي انخفاض الحصيلة الضريبية عن المستهدف ومقارنةً بالحجم الفعلي للممولين، لذلك تستهدف وزارة المالية زيادة نصيب الإيرادات الضريبية من خلال زيادة نسبة الحصيلة إلى الناتج المحلي بـ ١% سنوياً، للوصول إلى ما يقارب ١٨,٥% بحلول العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٢*، وهو ما يقل كثيراً عن العديد من الدول الأخرى، حيث وصلت هذه النسبة عام ٢٠١٦ إلى ٤٥,٣% في فرنسا، و ٤٢,٩% في إيطاليا، و ٢٦% في الولايات المتحدة الأمريكية، و ٢٥,٥% في تركيا**.

● يتضح الاختلال المؤسسي في زحام مقرات المصالح الإيرادية لانتهاج من الإجراءات الضريبية، وفي بيئة العمل غير المواثية، ونقص الإمكانيات المادية، وعدم كفاية العاملين مقارنة بالمجتمع الضريبي وضعف القدرات الفنية لبعضهم. هذا بالإضافة إلى اعتماد المصالح الإيرادية على إنهاء الإجراءات يدويا مما يطيل من مدة تحصيل الضرائب، والتي تُقدر في مصر بنحو ٣٩٢ ساعة سنويا متضمنة مدة جمع البيانات عن العملاء وحساب الضريبة المستحقة واستيفاء الإقرارات وحتى التحصيل النهائي، بينما تنخفض هذه المدة كثيرا في العديد من الدول العربية المجاورة، حيث تبلغ نحو ١٤٥ ساعة في تونس، و٤٧ ساعة في السعودية، و١٢ ساعة في الإمارات***.

● أدت أوجه القصور السابقة إلى ضرورة إعادة هيكلة النظام الضريبي ليكون أكثر عدالة وشفافية مع وضع آليات واضحة تكفل رفع كفاءة تحصيل الضرائب والحد من التهرب من سدادها، بالإضافة إلى التقليل من عدد الإجراءات الضريبية وتوحيدها بغض النظر عن نوع الضريبة، وإنهاء إجراءات كافة أنواع الضرائب من مقر واحد. وقد كان للسلفادور*** تجربة هامة يحتذى بها في توسيع القاعدة الضريبية من خلال زيادة عدد الممولين وتشجيع القطاع غير الرسمي على الانضمام إلى القطاع الرسمي. فقد قامت بوضع نظام ضريبي مبسط للشركات الصغيرة والمتوسطة متضمنا عدم خضوع هذه الشركات للتدقيق الضريبي حيث لا يتم معاقبتهم حال تقديمهم إقرارات بقيم أقل من القيم الفعلية أو عند اكتشاف أخطاء محاسبية بالإقرارات، حيث إن الكثير منها لا يجيد مسك دفاتر ضريبية منظمة.

● يرتبط النجاح في إعادة هيكلة المصالح الإيرادية بإجراء إصلاح شامل للمنظومة الضريبية بكافة عناصرها لتشابه العلاقات فيما بينها، ولذلك فإن تطوير أحد العناصر لن يؤدي بنتائج المرجوة دون إصلاح العناصر الأخرى. لذلك بخلاف ما ورد بالخبر من الجهود الجادة والمحمودة لوزارة المالية نحو تطوير المصالح الإيرادية من حيث تطوير المقرات وتحسين ظروف العمل بها، إلا أن كافة هذه الجهود لن تكلل بالنجاح دون إيلاء الاهتمام الكافي لكل من البنية التحتية التكنولوجية، والعنصر البشري.

● تشمل البنية التحتية التكنولوجية من بين عناصرها ميكنة كافة الإجراءات، مع عدم اقتصار المعاملات الإلكترونية على الدفع فقط، بل يجب أن تشمل أيضا الفحص الضريبي لكافة الشركات، وتقديم الإقرارات الضريبية، مما يؤدي إلى تخفيض التكاليف الإدارية وتحسن جودة الخدمة المقدمة إلى الممولين. ويمكن الاقتداء بالعديد من التجارب الدولية في هذا الشأن، حيث أدخلت أو طورت العديد من الدول كالمغرب، وكينيا، وأندونيسيا، والسعودية، وأوكرانيا أنظمتها الضريبية من حيث ميكنة كافة السجلات الضريبية وسداد الضرائب عبر الانترنت. فضلا عن ذلك، فمن الضروري أن تشمل البنية التكنولوجية على ربط كافة

المأموريات والمراكز المدمجة المنتشرة في أرجاء الجمهورية من خلال شبكة معلومات يكون لها وحدة مركزية تصب فيها كافة بيانات الممولين من الجهات ذات الصلة.

• أما عن العنصر البشري، فالجهاز الإداري يلعب دورا رئيسيا في جميع مراحل العملية الضريبية، بداية من تحديد الوعاء الضريبي، مروراً بتحديد قيمتها وحتى تحصيلها، مما يتطلب تحسين أدائه من خلال إخضاعه لبرامج تدريبية متخصصة (شاملة لأساليب التحصيل، وإدارة المخاطر، وكيفية التعامل مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ذات الخبرة المحدودة في مسك الدفاتر المنتظمة)، وتنمية المهارات الشخصية (كمهارات الاتصال، والتعامل مع المتهربين والمتلاعبين، وبناء جسور الثقة مع الممولين واحترامهم) لضمان حسن التعامل مع العميل وبمهنية كافية. هذا بالإضافة إلى الحد من خضوع الممولين للتقديرات الجزافية من بعض مأموري الضرائب من خلال جعل الممول يقدم إقراره الضريبي على مسؤوليته الشخصية ومن ثم يتم التفتيش العشوائي على عينة لمركزه المالي للتأكد من صحة ما أدلى به ومعاقبته حال ثبوت غير ذلك. وأخيراً، هناك ضرورة لإدخال نظام للإثابة يقوم على مكافأة المجتهد استثنائياً ويستند إلى معايير عالمية مما يحقق الرضا الوظيفي والعدالة. أما بشأن التغلب على مشكلة نقص الكوادر البشرية بشكل سريع ولحين إتيان جهود تنمية القدرات بالنتائج المرجوة، يمكن نقل العاملين من الجهات الحكومية ذات الفائض إلى المصالح الإيرادية ذات الحاجة.

المصادر:

*وفقاً لما جاء بالندوة التي عقدها المركز المصري للدراسات الاقتصادية بعنوان "الإصلاح الضريبي تشريعياً وإدارياً وماذا تم وخطط المستقبل" في ٩ مايو ٢٠١٧.

**OECD, Revenue Statistics 2017: Tax Revenue Trends in the OECD

***The World Bank, Doing Business 2018: Reforming to Create Jobs

الخبر كاملاً

"المالية": خطة متكاملة لتطوير المصالح الإيرادية تشمل إنشاء مراكز مدمجة بـ٤ مدن

قال عمرو المنير، نائب وزير المالية للسياسات الضريبية، إن الوزارة وضعت خطة متكاملة تشمل تطوير بعض المواقع الحالية ورفع كفاءتها وتزويدها بالشبكات والنظم التكنولوجية اللازمة.

وكشف المنير أن الخطة تشمل انشاء مباني ومراكز مدمجة وموحدة الهوية للمصالح الايرادية الثلاثة حيث يجرى حاليا تنفيذ عدة مراكز مدمجة بأربع مدن هي مدينة الشيخ زايد ومدينة دمياط الجديدة ومحافظة الفيوم والمنيا الجديدة.

وأشار إلى أن الخطة تشمل ايضا صيانة وترميم ورفع كفاءة المأموريات الضريبية القائمة وعددها ٣٤٨ مأمورية للدخل والقيمة المضافة والعقارية، على ان يتم الانتهاء من ترميم وتطوير كافة المأموريات وفق خطة على ٣ مراحل تنتهي بنهاية السنة المالية ٢٠١٩ / ٢٠٢٠.

وأضاف المنير أن المرحلة الأولى من خطة تطوير المأموريات الضريبية، تشمل ٩٦ مأمورية، كما تشمل المرحلتين الثانية والثالثة تطوير باقي المأموريات.

وقال المنير خلال جولة قام بها لتفقد سير العمل داخل المركز المدمج الاول بمدينة الشيخ زايد انه سيتم افتتاحه خلال شهرين، وسيضم صالة تعاملات موحدة لخدمة ممولي المصالح الايرادية الثلاث وسيتاح للممول من خلال تلك الصالة سداد كل انواع الضرائب، وتلقي الخدمات المطلوبة في نفس المقر وهو ما من شأنه تحسين ترتيب مصر على مؤشر التنافسية الدولية نظرا لتسهيل الاجراءات وتقليل عدد مرات ومدة دفع الضريبة.

وأكد المنير أن الوزارة راعت في تصميم تلك المراكز تحسين بيئة العمل الخاصة بالعاملين طبقا لأحدث نظم المباني الادارية، وتزويدها بشبكات ونظم المعلومات التكنولوجية المتطورة، والتي تمكن الممول من التواصل وتقديم الاقرار الكترونيا.

صاحب المنير خلال الجولة الدكتورة سامية حسين رئيس مصلحة الضرائب العقارية، والدكتور شريف حازم مستشار الوزير للشئون الهندسية، وعدد من قيادات المصالح الايرادية.

وتوقع المنير الانتهاء من أعمال انشاء المقرات المدمجة بنهاية عام ٢٠١٩، بحيث تغطي شبكة المراكز الضريبية المدمجة جميع انحاء الجمهورية مع التركيز على المناطق الاستثمارية والمدن الجديدة مثل العلمين الجديدة ودمياط الجديدة وغيرها لمواكبة النشاط الاقتصادي المتوقع.



تابعونا على

تقارير أخرى للمركز

الأعداد السابقة

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز، ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية، كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا قدرته على تحقيق نتائج معينة، وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات بناء على وجهة نظر المركز والتي اعتمدت على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة في وقت إعدادها، كما أن هذه البيانات لا يعتد بها كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الوار عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

المركز المصري للدراسات الاقتصادية ECES 2017 (c)
جميع الحقوق محفوظة